مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تمييز النظام الإيراني ضد الأقليات
الخلفيات والمظاهر والمآلات

(دراسة)

من إعداد يوسف كامل خطاب
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

تسببت سياسة التمييز ــ العرقية والدينية والمذهبية ــ التي مارسها نظام الحكم الحالي في إيران على مواطنيه من غير الفرس الشيعة، منذ استلامه للسلطة عام ١٩٧٩م، في شعور تلك الأقليات بظلم النظام لها، وحرمانها من حقوقها الدستورية والوطنية، والعمل على تشويه صورتها والتشكيك في ولائها وانتمائها للدولة الإيرانية.

ولم تستسلم الأقليات للظلم الواقع عليها من النظام على مدى العقود الماضية، بل عبرت عن رفضها له بصور عديدة، منها: المطالبة الودية بحقوقها الوطنية؛ ومحاولات الانفصال بالأقاليم التي تستقطنها عن الدولة؛ وتنظيم الاحتجاجات الشعبية مطالبةً بحقوقهم، والتي بدأت منذ عهد الخميني، وتتابعت على مدى السنوات الماضية، وصولًا إلى (احتجاجات الحجاب)، التي اندلعت في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م ــ بسبب مقتل الشابة الكردية (مهسا أميني) من قبل شرطة الأخلاق(١) ــ ومازالت مستمرة حتى إعداد هذه الدراسة.

وقد أعادت الاحتجاجات الحالية ملف الأقليات الإيرانية واضطهاد النظام لها إلى دائرة الضوء؛ وتوالت الأسئلة التي طالما طرحت عن: ماهية الأقليات الإيرانية ومكوناتها؟ وكيفية تمييز النظام ضدها، وما مظاهر هذا التمييز؟ وما هي المخاطر التي تمثلها الأقليات على النظام الحاكم؟ وما هي التحديات التي تواجه الأقليات وتبدد جهودها؟ وهل يسهم الدعم الدولي غير المسبوق للاحتجاجات الحالية في حصول الأقليات على حقوقها؟ وهل من سبيل لتحقيق التوافق بينها وبين النظام، ليرفع عنها ما تعانيه من ظلم وتمييز، ويحيل حالة الصدام والعداء التي تعيشها البلاد إلى الأمن والاستقرار؟

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن تلك الأسئلة، عبر توضيح ما يتضمنه هذا الملف الشائك من خلفيات تاريخية عن الأقليات الإيرانية، وبيان واقعها الحالي، وتصور مآلاتها في المستقبل.

أولًا: الأقليات الإيرانية ومكوناتها:

يمكن تقسيم الأقليات الإيرانية إلى ثلاثة أقسام، هي:

١. الأقليات العرقية: وتشمل الإيرانيون المنتمون إلى أصول غير فارسية، ويمثلهم: الأتراك الأذريين، والتركمان، والأكراد، والجيلاك المازندارنيون، واللور ، والعرب، والبلوش، والتالش، والمازني، والـ (تات)...وغيرهم. وتختلف المصادر في تقدير أعدادهم ونسبتهم من مجموع سكان إيران(٢)، فمنها ما يذكر أن نسبتهم تبلغ ٤٩٪ من سكان إيران، بينما تبلغ نسبة الفرس ٥١٪؛ ومنها ما يشير إلى أن نسبتهم تصل إلى ٥٢ ٪ من مجموع السكان ــ وفقًا للإحصاءات الحكومية وشبه الرسمية، فإن نسبة الفرس تشكل حوالي ٤٨ ٪ من السكان أو حوالي ٤٠ مليون نسمة، رغم أن هناك إحصاءات أخرى، غالبيتها فارسية، تشير إلى أن نسبتهم تصل إلى ٦٠ في المئة(٣)؛ ومنها ما ذكر أن نسبتهم تصل إلى ٦٦٪، بينما لا تتجاوز نسبة الفرس ٣٦٪ من مجموع السكان. ويعود هذا التباين في التقدير إلى أن الحكومة الإيرانية لا تجمع معلومات حول العرق عند إجراء تعدادها، وذلك تأكيدًا من السلطات على التمسك بمبدأ الوحدة الوطنية(٤).

وتنتشر الأقليات الإيرانية في مناطق شاسعة من البلاد خارج القلب الفارسي الذي يحيط بطهران، حيث يعيش معظمهم في المحافظات الحدودية (سيستان بلوشستان، وكردستان، وكرمنشاه، وأذربيجان الغربية... وغيرها) ويشتركون في روابط عرقية مع سكان الدول المجاورة، مثل العراق وأذربيجان وباكستان وأفغانستان. وسنشير فيما يلي إلى أبرز الأقليات العرقية، والمحافظات التي تقطنها في إيران:

- الأذريون (الأزربيجانيون): ويتراوح تعدادهم ما بين ١١,٨ إلى ١٩,٤ مليون نسمة، ويشكلون نسبة ١٦ ــ ٢٥٪ من سكان إيران. ويتركز وجودهم على الحدود التركية والعراقية، في محافظات: كرماشان، وإيلام وكردستان وأذربيجان الغربية ولورستان، في شمال وغرب إيران، إضافة إلى محافظتي، خراسان وطهران، شمال وشرق البلاد.

- الأكراد: ويتراوح تعدادهم ما بين ٨ إلى ١٠ ملايين نسمة، ويشكلون ما نسبته ١٠٪ من سكان إيران، ويقطنون غربي إيران على حدود كردستان العراق بمحافظات كردستان، وكرمانشاه، وإيلام، وآذربيجان الغربية، وشمال شرق خراسان. وتعتبر إيران ثاني أكبر دولة بعد تركيا من حيث وجود القومية الكردية في العالم(٥).

- الجيلاك و المازندارنيون، ونسبتهما ٨٪؛ وهما عرقيتان متجاورتان تقطنان الأجزاء الشمالية الغربية من إيران بمنطقة جنوب بحر قزوين، وتزداد كثافتهما في أربع محافظات هي: جيلان، وقزوين، والبُرز، ومازندران.

- اللور : وهم مجموعة عرقية يبلغ عددهم حوالي ٤,٨ مليون نسمة، ونسبتهم ٧٪؛ وهم مزيج من أصل فارسي وعربي، و يقيمون بشكل رئيس في الجبال على طول الحدود الغربية مع العراق؛ ويعيش معظمهم في مقاطعات: لورستان، وبختياري، وكوجيلويه، وبوير أحمد؛ وتعيش أعداد قليلة منهم في خوزستان، وفارس، وإيلام، وهمدان، وبوشهر.

تعتبر إيران ثاني أكبر دولة ــ بعد تركيا ــ بها قومية كردية.

- العرب: وتشير التقديرات الرسمية الإيرانية إلى أن عددهم في إيران يقدر بنحو ٣ ملايين نسمة، في حين تشير دراسات أخرى إلى أن عددهم يتجاوز ٥ ملايين نسمة، وهم يتحدثون اللغة العربية. ويشكلون تقريبا ٢٪ إلى ٤٪ من مجموع السكان؛ ويسكن معظمهم في المحافظات الجنوبية على حدود العراق وفي الجانب الخليجي. وتتوزع غالبيتهم في محافظات خوزستان وبوشهر وهرمزجان.

- البلوش، وتبلغ نسبتهم ٢٪، ويقطنون منطقة بلوشستان في شمال إيران على الحدود مع باكستان.

- التركمان: وهم أحد الشعوب التركية التابعة لقبيلة (غز) أو (الأوغوز)؛ وتعد إيران ثاني أكبر دولة من حيث وجود التركمان في العالم بعد تركمانستان؛ ويتحدثون اللغة التركمانية؛ ويقدر عددهم في إيران بـ١,٥ مليون نسمة تقريبًا؛ وتبلغ نسبتهم حوالي ٢٪ من السكان؛ ويتوزعون حاليا في محافظة جلستان على شاطئ بحر قزوين وبعض مناطق خراسان شمالي شرقي إيران.

- بعض العرقيات المحدودة العدد، مثل: الـ"لر" والأرمن والكزخ والجورجيين والتالش والـ"تات" والآشوريين والقشقايين، فضلا عن الطوائف المنبثقة منهم. وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم ١٪.

٢. الأقليات الدينية: تبلغ نسبة غير المسلمين ٢ ٪ من السكان، ويمثلهم: البهائيون والمسيحيون والزرادشتيون والمندائيون واليهود. ويُعَدُّ البهائيون هم أكثر الأقليات الدينية عددًا؛ حيث تشير بعض المصادر إلى أن تعدادهم يتراوح بين ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٣٥٠,٠٠٠ بهائي؛ وإن كانت الدولة لا تعترف بتلك الديانة. بينما تتراوح أعداد اليهود بين ٢٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ يهودي، وهو أكبر تجمع يهودي يعيش خارج إسرائيل. وتشير المصادر إلى أن أعداد اليهود المقيمين في إيران شهدت تناقصًا ملحوظًا، حيث كانت أعدادهم تبلغ قرابة ١٠٠ ألف نسمة حتى أوائل الثمانينيات، لكن الأغلبية منهم هاجرت منذ الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩م، ولم يتبق منهم إلا قرابة ٨ آلاف(٦). ويعيش اليهود الإيرانيون في مدن طهران وأصفهان وشيراز.

أما تعداد المسيحيين في إيران فهناك عدة إحصاءات لهم، حيث يذكر (مركز الإحصاء الحكومي) في إيران أن تعدادهم ١١٧ ألفًا؛ لكن بعض التقديرات تشير إلى أن العدد

> تنتشر الأقليات الإيرانية في مناطق شاسعة من البلاد خارج القلب الفارسي الذي يحيط بطهران، حيث يعيش معظمهم في المحافظات الحدودية (سيستان بلوشستان، وكردستان، وكرمنشاه، وأذربيجان الغربية... وغيرها) ويشتركون في روابط عرقية مع سكان الدول المجاورة، مثل العراق وأذربيجان وباكستان وأفغانستان.

الفعلي للمسيحيين أعلى بكثير من الأرقام الرسمية. ووفقًا لـ (قاعدة البيانات المسيحية العالمية)، يوجد حوالي ٥٤٧ ألف مسيحي في إيران؛ فيما تذكر منظمة مسيحية أخرى، أن عددهم يتراوح بين ٣٠٠ ألف ومليون مسيحي، خصوصًا أنه لا توجد إحصاءات عن عدد الإيرانيين المتحولين إلى الديانة المسيحية(٧). وطبقًا لأرقام الأمم المتحدة، يبلغ عدد المسيحيين الإيرانيين حوالي ٣٠٠,٠٠٠ مسيحي تقريبًا، أغلبهم من العرق الأرميني. وذكرت بعض التقديرات غير الرسمية أن عدد السكان الآشوريين المسيحيين يصل إلى ١٠,٠٠٠ مسيحي تقريبًا.

وهناك طائفتان يعتمد دينهما على المعتقدات (الغنوصية) التي وجدت قبل المسيحية، وهما المندائيون والسبئيون، يتراوح عدد أفرادهم بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ شخص، ويسكن أعضاء هاتين الطائفتين بمحافظة خوزستان الإيرانية في الجنوب الغربي للبلاد.

ويذكر أن أعداد الأقليات الدينية في إيران تتناقص بصورة مستمرة، فمنذ عام ٢٠٠٦م، ظهرت مؤشرات تفيد بزيادة معدلات الهجرة بين أبناء الأقليات الدينية عما كانت عليه سابقًا.

- الأقليات الطائفية (المذهبية): ونعني بها الأقليات التي يتم التمييز ضدها بسبب ما تتبعه من مذهب إسلامي مخالف لمذهب الدولة. ويوجد في إيران ثلاثة مذاهب تنتسب إلى الإسلام، وهي:

- المذهب الشيعي الاثنى عشري، وجل أتباعه من الفرس، وهم الأكثرية لزيادة نسبة الإيرانيين الفرس قياسًا بغيرهم من العرقيات الأخرى.

- المذهب السني، وهو مذهب الأقلية بالمقارنة مع المسلمين الشيعة. ورغم صعوبة تحديد عدد الذين ينتمون إلى أهل السنة والجماعة في إيران لعدم وجود إحصاءات رسمية يمكن اعتمادها، إلا أن هناك إحصاءات تجزم أن عددهم يتراوح بين ١٨ إلى ٢٠ مليون نسمة من إجمالي السكان، أي أن نسبتهم حوالي ٢٥٪(٨). وهم ينحدرون من خلفيات وأعراق متنوعة كالأكراد والبلوش والتركمان والطوالش والفُرس والعرب؛ ويعدُّ الأتراك (التركمان) ــ وهم أحناف ــ والأكراد وبعض العرب ــ وهم شوافع ــ هم أغلبية السنة في إيران.

- المذهب الشيعي الإسماعيلي، وأتباعه قليلو العدد، حيث يصلون إلى حوالي ٣٠ ألف شخص، وأغلبهم من الفرقة النزارية، ويقطنون في مدن مختلفة من إيران مثل: كرمان، وأصفهان، وشيراز، وخراسان. ويسمح النظام لهم بالبقاء على مذهبهم وأداء فرائضهم الدينية، شريطة أدائها في صمت تام وبعيد عن أي ترويج أو دعاية(٩).

ثانيًا: تمييز النظام ضد الأقليات ومظاهره:

تتعرض الأقليات الإيرانية إلى التمييز ضدها منذ عهد الشاه، الذي كان يعتقد بأن العرق الفارسي له خصائصه الفريدة التي تميزه عن باقي الأعراق البشرية، وهي النظرية التي سادت بين بعض الشعوب ومنهم الشعب الألماني في القرن الثامن عشر. وتأسيسًا على تلك النظرة الدونية، كانت العرقيات الإيرانية ــ من غير الفرس ــ من الداعمين للثورة الخمينية التي رفعت الشعارات الإسلامية، من عدل ومساواة وتسامح؛ وضمَّنت دستورها العديد من المواد التي تؤكِّد ذلك وتفصّله. ولكن مع انتصار الثورة وتمكنها من مفاصل البلاد ومصائر العباد، كشف نظام الخميني عن وجه أشد عنصرية من نظام الشاه، حيث أضاف إلى العنصرية العرقية بعدًا عنصريًا جديدًا، وهو العنصرية الطائفية المذهبية(١٠). التي

تجسدت في العديد من المظاهر، ومنها:

مظاهر التمييز ضد الأقليات

١. تمييز الدستور بين الفرس وغيرهم من العرقيات الأخرى؛ حيث تضمَّن الدستور الإيراني موادًا تميِّز العرق الفارسي والمذهب الشيعي على غيره من الأعراق والمذاهب(١١)، فقد تجاهلت المادة (١٢) التنوع الإثني والحرية الدينية، بنصها على أن المذهب الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي للدولة؛ كما تلزم المادة (١٢١) رئيس البلاد بحماية هذا المذهب بكافة الوسائل. واشترط الدستور أيضا على من يتولى رئاسة الدولة أن يكون من أصل إيراني ويحمل الجنسية الإيرانية، ويكون مؤمنًا ومعتقدًا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد؛ وهو ما يصادر حق المسلمين من أتباع المذهب السني والعرق غير الفارسي ــ من أكراد وتركمان وعرب... وغيرهم ــ في الوصول إلى الرئاسة.

ويترسخ هذا التمييز بالمادة (١٥)، التي تنص على أن: " اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة، هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة". ورغم استدراك المادة على هذا التعميم بذكرها أنه: "ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس أدائها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية"(١٢)، فإن هذا الاستدراك يفتقر إلى التطبيق على أرض الواقع(١٣).

كما ينص البند الأول من المادة (١١٥) على أن " يُنتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية: ١ .أن يكونوا إيراني الأصل ويحملون الجنسية الإيرانية"، وينص البند الخامس من المادة نفسها على: "٥. أن يكونوا مؤمنين ومعتقدين بمبادئ جمهورية إيران والمذهب الرسمي للبلاد".

وعليه فلا يحق لغير أتباع المذهب الشيعي الاثنى عشري ــ ولو كانوا يحملون الجنسية الإيرانية ــ أن يتولوا رئاسة الجمهورية، بل وكثير من المراكز المرموقة والمناصب السياسية والقضائية العليا في الدولة. وهذا هو سبب استثناء أقلية (اللور) ــ على سبيل المثال ــ من هذا المظهر، نظرًا لكونهم خليطًا من العرق العربي والعرق الفارسي، ولكونهم يتبعون المذهب الشيعي الاثنى عشري، ولذلك شغل بعضهم مناصب في الدولة، منهم (مهدي كروبي) ــ رئيس البرلمان السابق والمرشح للرئاسة عام ٢٠٠٩م ــ و(محسن رضائي)، الرئيس

تبلغ نسبة البلوش ٢٪ من سكان إيران.

السابق للحرس الثوري والمرشح للرئاسة عام ٢٠١٣م.

٢. منع الأقليات العرقية من ممارسة حقوقها السياسية، وذلك من خلال رفض السلطات إعطاء الأحزاب الخاصة بالأقليات ترخيصًا رسميًا لممارسة عملها السياسي، فضلًا عن ملاحقة زعمائهم؛ حيث مُنِع كل من حزب الشمس الأذري، وجمعية لجنة الوفاق العربي، من الحصول على ترخيص رسمي، ما جعلهما يعملان دون ترخيص وفي إطار محدود جدًا؛ فيما لجأت أحزاب أخرى ــ كالحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب كومله ــ إلى العمل من الخارج بسبب مطاردة الحكومة الإيرانية لزعمائهما.

٣. حرمان الأقليات من طرح قضاياهم ومطالبهم السياسية والقومية والثقافية في البرلمان، رغم وجود ممثلين لهم فيه؛ وذلك من خلال انتقاء ممثليهم ممن يوالون النظام، ولا يتحدثون عن معاناة جماعاتهم، مما ضاعف من معاناتهم وشعورهم بأن البرلمان لا يعدو أن يكون مؤسسة شكلية تكرس ظلمهم وتهميشهم.

٤. إهمال النظام للمحافظات والمناطق التي تقطنها الأقليات العرقية، حيث تعاني المحافظات التي تسكنها أغلبية عرقية، من قلة الخدمات المقدمة من الدولة، كمياه الشرب والمؤسسات الصحية والصرف الصحي والمدارس الحكومية... ونحوها؛ فضلًا عن حرمانهم من المشاركة العادلة في المؤسسات

الحكومية المختلفة في مناطقهم، أو غيرها من المناطق. وتعد منطقة الأهواز التي يقطنها العرب النموذج الأبرز لهذا المظهر؛ فرغم أنها تعد أحد أهم المصادر الأساسية للنفط إلا أنها من المناطق الأقل تنمية؛ ولا يتجاوز العاملين من أبنائها في مؤسسات الدولة بمنطقتهم سوى ٥٠٪؛ وهي سياسة متعمدة لتبقى من أفقر الأقاليم من حيث توافر الخدمات، على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية.

٥. السخرية والاستخفاف بهم عبر وسائل الإعلام الرسمية والكتب المدرسية والمناهج الدراسية والأفلام والمسلسلات التي يتم إنتاجها وبثها عبر القنوات التلفزيونية الرسمية، واستخدام المجازات العنصرية ضدهم، لتنفير المجتمع الإيراني منهم، ومنعه من التعاطف مع قضاياهم(١٤)؛ الأمر الذي ينعكس على تلك الأقليات بافتقار الشعور بالمواطنة والانتماء للدولة والمجتمع، رغم أنهم يحملون الجنسية الإيرانية

> تتعرض الأقليات الإيرانية إلى التمييز ضدها منذ عهد الشاه، ؛ ولذلك كانت من الداعمين للثورة التي رفعت شعارات العدل والمساواة والتسامح؛ وضمَّنت دستورها العديد من المواد التي تؤكِّد ذلك وتفصّله، ولكن مع انتصار الثورة وتمكنها لم تطبق نصوص الدستور، بل أضافت إلى التمييز العرقي تمييزًا جديدًا، وهو المذهبي.

ويحسبون رسميًا على الدولة. ومن أمثلة ذلك إظهار العرب من قبل الكتاب الفرس في النصوص الأدبية والروائية، بمظهر (الحفاة)، (العراة)، (الرعاة)، (المتوحشين)، الذين يفتقدون لأدنى مقومات الحضارة والمدنية؛ وكذلك ترديد الجماهير الرياضية شعارات معادية للعرب في ملاعب أصفهان وطهران ورشت.

ومما يذكر عن الاستخفاف والسخرية، ما نشرته وكالة أنباء (إرنا) الرسمية، من أن التلفاز الإيراني الحكومي، أوقف عرض مسلسل: (الأرض العتيقة)، الذي كان يعرض أوائل عام ٢٠١٤م، بعد احتجاجات في أنحاء البلاد اعتبرت أن المسلسل يهين قبيلة بختياري الكبيرة(١٥)، ويهمِّش دور قادتها في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ودورهم أيضا في ثورة ١٩٧٩م(١٦).

٦. العمل على محو هويتهم وانتمائهم العرقي، حيث حظرت عليهم الدولة إطلاق بعض الأسماء على مواليدهم، وحرمتهم من التعبير عن ثقافاتهم الخاصة، واستخدام لغاتهم الأم في المدارس والجامعات والنشر والإعلام، كما حظرت عليهم تلقي الخدمات الحكومية بلغاتهم الأصلية، وفرضت عليهم اللغة الفارسية، التي لا يجيدها الكثيرون منهم؛ ومنعتهم من توزيع الصحف والمجلات والكتب الناطقة بلغاتهم، واعتقلت الصحفيين المتعاطفين مع قضاياهم، مثلما يحدث مع الأقلية الكردية ... وغيرها.

٧. التعامل الأمني معهم بالمزيد من البطش والتنكيل والاضطهاد، فعلى الرغم من مشاركة الإيرانيين من مختلف الأعراق في التظاهر احتجاجًا على النظام وتسلطه، فإن النظام لا يواجه المحتجين بمستوى واحد من القمع والصرامة، إذ دائمًا ما يخص الأقليات ومناطقها بمزيد من القسوة مقارنة بالمواطنين من الفرس ومناطقهم، حيث تكون مناطق الأقليات هي الأكثر استباحة من القوات الأمنية المدججة بالأسلحة الثقيلة، ويطبق عليهم الحكم العسكري، ويكون سكانها هم الأكثر عددًا في المعتقلين والقتلى في أعمال الاحتجاج؛ فضلًا عن أن ٨٠ ٪ ممن صدر عليهم الإعدامات من هذه المناطق؛ ويهدف النظام من وراء ذلك إلى تحويل الاحتجاجات إلى تمرد أقليات، ليوجد مبررًا لقمعها بالعنف كي ترد بالعنف، ما يسمح له بتصنيفها كأعداء في محاولة لتوحيد مكوناته الأخرى(١٧).

وهذا ما حصل في احتجاجات نوفمبر ٢٠١٩م، حيث قتلت قوات الأمن نحو ٣٠٠ عربي من المحتجين في إقليم الأحواز (خوزستان رسميًا) من أصل ١٥٠٠ قتلوا في أنحاء إيران، أي أن ٢٠ ٪ من القتلى كانوا من عرب الأحواز الذين لا يشكلون إلا نسبة قليلة من سكان إيران.

وقد أكدت الاحتجاجات الحالية هذا المظهر، حيث كانت قوات الأمن تتعمد استهداف وقتل أعداد كبيرة من المحتجين في مناطق الأقليات، مثل بلوشستان ومنطقة بحر قزوين في شمال غرب إيران. وكانت مدينة (زاهدان) القريبة من الحدود مع باكستان، والتي تسكنها أغلبية بلوشية، مسرحًا لمذبحة صريحة ارتكبتها قوات الأمن ضد البلوش، حيث قتلت أكثر من ٨٠ من سكان المدينة أثناء مغادرتهم صلاة الجمعة، يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، واحتجاجهم على تعرُّض فتاة بلوشيّة قاصر للاغتصاب على يد قائد شرطة مدينة (تشابهار)، وكانت قوات الأمن ترتدي حينها الزي البلوشي التقليدي، قبل فتح النار على المصلين، لتجنب كشفهم، وفقًا لتقرير نشره موقع (فورين بولسي)، وتناقلته عنه مواقع عديدة.

وتذكر منظمة حقوق الإنسان في إيران، أن ١٣٢ شخصًا قتلوا في بلوشستان خلال حملة القمع التي شنتها السلطات لإخماد الاحتجاجات التي اندلعت في المنطقة إبان مقتل (مهسا أميني). وقد بلغ عدد القتلى من البلوش والكرد نحو ٥٠ في المئة من قتلى احتجاجات الحجاب الأخيرة(١٨).

ولم يقف الأمر عند قتل أعداد كبيرة من المحتجين البلوش، بل تجاوزه إلى اعتداء محققي الحرس الثوري جنسيًا على السجينات البلوشيات في مدينة زاهدان عاصمة محافظة بلوشستان خلال التحقيقات بقصد الإذلال والقمع والإجبار على الاعترافات(١٩). كما قامت الأجهزة الأمنية (الاستخبارات والحرس الثوري) بحملة اعتقالات موسعة في المدن التي تضم أكثرية كردية، ومنها: مريوان، وبانه، وسنندج، ومهاباد؛ وذلك لإحكام السيطرة على المناطق الكردية المتاخمة للحدود العراقية.

تقول الباحثة في الشؤون الإيرانية في (منظمة العفو الدولية) والمحامية المتخصصة في حقوق الإنسان في لندن السيدة (رها بحريني) في حديثٍ لها مع قناة (إيران إنترناشيونال) المعارضة، تعقيبًا على قسوة النظام تجاه مناطق الأقليات: "يبدو أنه لمجرد أن هذه المحافظات مضطهدة ومهمّشة وتعتبر مناطق حساسة، يمكن بسهولة زهق عشرات الأرواح بهذه الطريقة الوحشية. ويبدو أن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يدفع ثمن جرائم القتل الشائنة التي يرتكبها بحق هذه الجماعات المضطهدة والمعرضة للتمييز تاريخيًا"(٢٠).

٨. تشويه النظام لصورتهم عبر وصمهم بالخيانة والعمالة للخارج، ومن أبرز الأدلة على هذا المظهر ما ألمح إليه المرشد الأعلى (علي خامنئي) خلال زيارة قام بها إلى إقليم كردستان في ٢٠٠٩م، والتي كانت الزيارة الأولى له للإقليم منذ أن تولى منصب المرشد الأعلى في إيران في ١٩٨٩م؛ وحينها صرح بالقول: "لدينا معلومات دقيقة أن الأمريكيين يحتشدون على حدودنا الغربية بهدف جمع المعلومات ودفع الأموال وتأمين الأسلحة بهدف القيام بعمليات إرهابية في البلاد". وكان التصريح بمثابة اتهام مبطن وموجَّه إلى المواطنين الأكراد في المحافظات الغربية لإيران، بأنهم يتعاونون مع الأمريكيين في هذا الصدد؛ وهو ما تأكد بعد الانتخابات الرئاسية، حيث تم استهداف بعض الأكراد من قبل الحرس الثوري الإيراني، وقتل ٢٦ شخصًا منهم، بتهمة الانتماء إلى منظمة (بيجاك) الكردية المسلحة.

وقد تكرر الأمر نفسه في الاحتجاجات الحالية، حيث سعى النظام ــ عبر تصريحات المسؤولين ــ إلى إيهام الشعب الإيراني بأن مصدر الاحتجاجات هم الأكراد السنة، وغيرهم من القوميات غير الفارسية، وبأنهم مدعومون من الخارج؛ ولتأكيد هذا الادعاء، قام بشن عمليات عسكرية على قواعد الجماعات الكردية الإيرانية في شمال العراق، أدت إلى مقتل ١٣ كرديًا، بعد اتهامها بدعم الاحتجاجات الداخلية عبر تهريب السلاح!

وبادرت الصحف الإيرانية بترويج الشائعات وإلصاق التهم بالقيادات السنية النشطة من البلوش أيضًا، فقد نشرت صحيفة الحكومة الإيرانية (إيران)، في ١٤ يناير ٢٠٢٣م، مقالًا بعنوان: (استثمار أجهزة المخابرات المركزية الأميركية في عبدالحميد)، اتهمت فيه إمام السنة في زاهدان (عبد الحميد إسماعيل زهي)، بمحاولة تولي "قيادة أعمال الشغب" خلال الاحتجاجات الشعبية للإيرانيين، وأضافت إنه يستمر في لعب دور "مدمر ضد الأمن القومي والوحدة الوطنية " بتصريحات "تثير الفتن"؛ كما صعَّدت صحيفة (كيهان)، القريبة من المرشد الإيراني (علي خامنئي)، من نطاق هجومها عليه، ووصفته بأنه "تابع لإسرائيل"(٢١).

٩. تغيير التركيبة الديموغرافية في المحافظات التي تقطنها أغلبية عرقية، مثلما حدث في محافظة الأحواز ذات الأغلبية العربية، حيث قام النظام بتهجير نحو مليون شخص من المواطنين الأحوزيين إلى مناطق أخرى، واستقدم إلى المحافظة مواطنين بدلًا منهم من غير العرب، ومنحهم سكنًا في المنطقة حتى لا يغادرونها. وكان هدف النظام من وراء ذلك هو تفكيك تكتل العرق العربي الذي يعيش في المحافظة ــ قبل احتلال إيران لها عام (١٩٢٥م) ــ من جهة، وضمان استمرار السيطرة على منابع النفط، التي تعد المنطقة أحد مصادره الأساسية من جهة أخرى.

١٠. العمل على تفكيك جماعات المعارضة وعدم توحدها في وجه النظام، وذلك من خلال تخويف عناصر المعارضة من أصول فارسية من أقرانهم من الأقليات العرقية، عبر إقناع المعارضة الفارسية بأن سقوط النظام سيؤدي إلى استقلال الأقليات بالأقاليم والمناطق التي يعيشون فيها عن الدولة الأم، ما يعني تفكك إيران إلى دويلات، مثلما حدث للاتحاد السوفيتي أواخر القرن الماضي. ولترويج هذه القناعة، نشرت وسائل الإعلام وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني خرائط لتقسيم إيران إلى مقاطعات عرقية، محذرة المعارضة القومية الفارسية مما يمكن أن يحدث إذا سقط النظام؛ مشيرة إلى أن الحكومة الحالية فقط هي التي يمكنها الاحتفاظ بالسيطرة على المحافظات(٢٢).

١١. ضرب الأقليات العرقية ببعضها البعض، وذلك من خلال تعيين الجهاز الإداري لمنطقة تقطنها عرقية ما، من أصول عرقية أخرى، حيث عُيِّن الجهاز الإداري لمنطقة كردستان من الأذريين ذوي الأصول العرقية التركية والأغلبية الشيعية؛ رغم علم النظام بالعداوة التقليدية بين الأتراك والأكراد؛ ما أدى إلى استفزاز الأكراد تجاه الأذريين. فضلًا عن تحريض النظام للمواطنين من أصول فارسية ضد أقرانهم من أبناء الأقليات، عبر إقناعهم بأنهم لن يأمنوا إلا بوجوده، وسيطرته على المحافظات التي تضم الأقليات، وذلك لتقسيم المعارضة، وإخماد الاحتجاجات.

١٢. إنكار هويتهم العرقية والادعاء بأنهم من عرق فارسي، حيث تزعم وسائل الإعلام الحكومية ومنشورات المدارس والمفكرين الفارسيين البارزين وكبار ممثلي الحكومة أن الأقليات الإيرانية فارسية وراثيًا، لكنها فقدت لغتها الفارسية بسبب الغزوات الأجنبية. وبهذه الطريقة، تبرر الحكومة والمفكرون الإيرانيون محاولات تحويل هذه الأقليات العرقية إلى متحدثين باللغة الفارسية. ويعدُّ (علي يونسي) ــ مستشار الرئيس السابق (حسن روحاني) ــ أحد المسؤولين الذين قدموا هذا الادعاء في السنوات الأخيرة، حيث قال: إن المتحدثين الأتراك الإيرانيين هم في الواقع "فرس أجبروا على التحدث بالتركية".

وتحاول المناهج التعليمية الرسمية استيعاب الأقليات العرقية في إيران من خلال تعليمهم أنهم من أصل فارسي؛ ففي عام ٢٠٢٠م، نشرت وزارة التربية والتعليم مجلة لطلاب الصفين الثاني والثالث تدعي أن (الأذريين) هم في الواقع من الفرس الذين تغيرت لغتهم منذ عدة قرون. وللتأكيد على هذه الدعوى، غالبًا ما تشير وسائل الإعلام الرسمية إلى هذه المجموعات

> تعاني المحافظات التي تسكنها أغلبية عرقية، من قلة الخدمات المقدمة من الدولة، كمياه الشرب والمؤسسات الصحية والصرف الصحي والمدارس الحكومية... ونحوها؛ فضلًا عن حرمانهم من المشاركة العادلة في المؤسسات الحكومية المختلفة في مناطقهم، أو غيرها من المناطق.

يشكل الأذريون نسبة ١٦ ــ ٢٥٪ من الإيرانيين.

على أنها "ناطقة باللغة العربية" أو "يتحدثون الكردية" بدلًا من تسميتهم العرب والأكراد؛ إضافة إلى أن الحكومة تحاول في كثير من الأحيان منع المواطنين من تسجيل أسماء أطفالهم حديثي الولادة بلغات الأقليات. وقد أشار مدير السجل المدني في مقاطعة أذربيجان الشرقية، ويدعى (أحد جودي)، إلى أنه على الرغم من هذه الجهود الحكومية، فإن ٤٠ في المائة من الأسماء في المقاطعة هي أسماء تركية(٢٣).

١٣. الإمعان في اضطهاد المسلمين السُنَّة؛ وقد تجلى هذا الاضطهاد في مظاهر عديدة، منها:

- تجاهل الدستور الإيراني لوجودهم، حيث أكَّد على أن مذهب الدولة هو المذهب الشيعي الاثنى عشري، دونما إشارة تذكر إلى أصحاب مذهب أهل السُنّة الذي يتبعه أعداد كبيرة من مسلمي الأقليات العرقية كالأتراك والأكراد والعرب والبلوش وغيرهم.

- حرمانهم من التعيين في قطاعات السلطة القضائية أو التنفيذية ناهيك عن السلطة التشريعية.

- الإهمال المتعمد للمناطق التي يسكنونها، مما يجعلها من أشد المناطق فقرًا وترديًا، كما أن نسبة البطالة فيها هي الأعلى، ومعدل التنمية الاقتصادية هو الأدنى، مقارنة ببقية المناطق الإيرانية. يضاف إلى ذلك أن الدولة تتبع في تلك المناطق سياسة أكثر تشددًا، مما يدفعهم إلى تشكيل مقاومات تدافع من خلالها عن هويتها، فيصنفهم النظام كدواعش(٢٤).

- التضييق عليهم في بناء المساجد والمدارس في المناطق ذات الأكثرية الشيعية، وحرمانهم من شؤونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

- منعهم من حرية بيان عقائدهم على المنابر يوم الجمعة في بعض المدن، حيث لا يُسمح لأهل السنة بأداء صلاة الجمعة والعيدين في ١٥ مسجدًا خاصة بهم في طهران العاصمة ــ أشهرها مسجد صادقيه ــ التي يقطن بها قرابة المليون سني(٢٥)؛ والتشويش عليهم أثناء خطبة الجمعة، حيث كانت الفرق التابعة للنظام ممن يسمون بـ: (حراس الثورة) تقوم بتعليق صور الخميني في الساحات التي يقيم فيها أهل السنة صلاة الجمعة، ويهتفون ويكبرون أثناء الخطبة ــ وهي ممارسات مخالفة لما عليه أتباع المذهب السني ــ لاستفزازهم والتعتيم على مذهبهم(٢٦).

- انتقاد عقائدهم من قبل علماء الشيعة، الذين يتطاولون على مقام الصحابة الكرام وأمهات المؤمنين عبر المدارس والجامعات والمساجد وسائل الإعلام وقنوات التلفاز الرسمية؛ وتوجيه التهم الملفقة إلى علمائهم، والحكم عليه بأحكام تصل إلى حد الإعدام!

- محاولة تشييعهم، وذلك عبر مسارين: الأول: تنشئة أطفال وأبناء السُنّة على أفكار وعقائد الشيعة وترغيبهم بها، عن طريق المدارس من الابتدائية إلى العالية؛ الثاني: نشر التشيع بين العامة، حيث دأب النظام على إرسال دعاة من الشيعة (سموهم المبلغين) إلى المناطق السنية في شهري محرم ورمضان للدعوة بين الناس، وفقًا لتعاليم المذهب الشيعي؛ فضلًا عن تسخير جميع وسائل الإعلام لنشر العقيدة الشيعية في الأوساط السُنّية.

- تعيين مدراء من الشيعة على المدارس والمراكز السنية، فحينما سمح النظام للأكراد بإنشاء مركز إسلامي سني في (سنندج)، وسمح بافتتاح فروع له، عين على تلك الفروع مدراء من الشيعة لا من السنة(٢٧)!

- تتبع قادتهم وعلمائهم وسجنهم أو إعدامهم، للتخلص منهم كمعارضين يطالبون بحقوق الأقليات العرقية والدينية في إيران؛ وكانت ــ ومازالت ــ التهمة المعلنة التي تتكرر مع كل متهم، هي: (محاربة الله)(٢٨) و(الفساد في الأرض)؛ ففي شهر أغسطس عام ٢٠١٩م، تم إعدام ٢٥ من الدعاة والناشطين السنة الأكراد، رغم بيانات الإدانة شديدة اللهجة التي صدرت عن أئمة أهل السنة في بلوشستان، وكردستان، ورغم العديد من الرسائل وجهها الشيوخ إلى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، للمطالبة بضرورة إعادة محاكمة المعتقلين(٢٩).

- تحذير المسؤولين ورجال الدين الشيعة من تزايد أعدادهم في إيران بعامة وبعض المحافظات بخاصة؛ ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ما صرح به حجة الإسلام، الدكتور (ناصر رفيعي)، العضو البارز في (الهيئة العلمية لجامعة المصطفى العالمية)، خلال كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح منتدى تحت عنوان: (الفاطمية وفرص الدعوة)، في مركز (دين واديشة) للثقافة، قال فيها: "إن نسبة عدد أهل السنة في إيران ترتفع بسرعة، وفي المقابل نسبة عدد الشيعة تنخفض"، مشيرًا إلى أن "عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من أبناء السنة يعادل ٥٠٪ من كل التلاميذ في إيران، ما يعني أن عددهم أصبح يعادل الشيعة". وأضاف: "في إحدى المدن في محافظة أذربيجان الإيرانية يفوق عدد أهل السنة عدد الشيعة، حيث أصبحت نسبة السنة ٧٠٪، والشيعة ٣٠٪، وهذا خطير جداً" ــ حسب قوله الذي نقلته عنه وكالة (مهر) الإيرانية.

وعزا الدكتور (ناصر رفيعي) ارتفاع عدد أهل السنة في إيران إلى تعدد الزوجات بينهم، وكثرة الإنجاب، وانخفاض عدد سكان إيران، والذي تشكل الشيعة غالبيته، حسب قوله. وأضاف: "إن نسبة تعدد الزوجات في بعض مدن أهل السنة تصل إلى أربع زوجات للرجل، وعدد الأولاد إلى ٤٠ ولدًا في الأسرة الواحدة أحيانًا". وأكد (رفيعي) في كلمته أن علماء ومراجع التقليد الشيعية أعلنوا عن قلقهم الشديد إزاء هذا التغيير، وانخفاض عدد السكان في إيران، موكدًا أن المراجع الشيعية في إيران حثت المواطنين على التزاوج وكثرة الإنجاب وازدياد المواليد"(٣٠).

ثالثًا: موقف الأقليات من التمييز ضدها

رفضت الأقليات العرقية والدينية والمذهبية سياسة التمييز التي مارسها النظام ضدهم منذ استيلائه على السلطة، وقد تجسد هذا الرفض في العديد من المواقف، التي كان أبرزها:

١. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفاظ الأقليات على هويتها العرقية والدينية والمذهبية، وعلى ثقافاتها ولغاتها الذاتية، المتمثلة في العادات والتقاليد والملبس والمأكل... ونحوها؛ مع مطالبة السلطات الإيرانية بتطبيق المواد المعطلة من الدستور الحالي التي تؤكد المساواة بين القوميات، والسماح لأبنائها بتعليم لغاتها القومية في المدارس والجامعات، فضلًا عن نشر ثقافتها في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز... وغيرها من وسائل الإعلام.

٢. محاولة التفاهم مع النظام من قبل رموز الأقليات، ومطالبته بحل مشكلاتهم ومساواتهم في الحقوق بمواطنيهم من الفرس عبر لغة المنطق والحوار ونبذ العنف؛ ومن أمثلة ذلك، ما قام به (عبد الحميد إسماعيل زهي)، الذي يعد الزعيم الروحي للأقلية السنية في إيران، حيث أرسل رسالة إلى المرشد الإيراني (علي خامنئي) أوائل عام ٢٠١٨م، عبَّر له فيها عن مخاوف المجتمع السني في إيران، ودعاه إلى احترام الدستور وإنهاء التمييز ضد الأقليات. كما بعث برسالة مماثلة ــ في يوليو ٢٠١٨م ــ إلى المرجع الشيعي الإيراني (علي السيستاني)، يطالبه فيها باستخدام نفوذه ومكانته للتوسط لإزالة معاناة أهل السنة في إيران، بعد أربعين عامًا من الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، موضحًا له أبرز مشاكل الطائفة السنية، والتي تتمثل في: "التمييز الطائفي الشديد"، و"غياب الحريات الدينية"، و"عدم توظيف نخب أهل السنة في المناصب العامة"، و"عدم التوازن في الاستخدامات بين الشيعة والسنة في المناطق السنية"(٣١).

٣. سعي الأقليات إلى الانفصال بالأقاليم التي تقطنها

يقوم النظام بتغيير التركيبة الديموغرافية في المحافظات التي تقطنها أغلبية عرقية، حيث هجَّر نحو مليون شخص من المواطنين الأحوزيين بمحافظة الأحواز ذات الأغلبية العربية، إلى مناطق أخرى، واستقدم إلى المحافظة مواطنين بدلًا منهم من غير العرب، ومنحهم سكنًا في المنطقة حتى لا يغادرونها.

يقدر عدد التركمان في إيران بحوالي (١,٥) مليون نسمة.

أكثرية عرقية عن الدولة، والتمتع بحكم ذاتي، حيث طالب الأكراد بانفصال إقليم كردستان إيران على غرار كردستان العراق، وشهد شهر مارس من عام ١٩٧٩م، أول تمرد لهم على نظام الحكم الجديد، ما جعل الخميني يقصف مدنهم بالطائرات، إلى أن تم إخضاعهم بعد قتل أعداد كبيرة منهم من قبل الحرس الثوري عام ١٩٨٣م. كما طالب الأذربيجانيون بالاستقلال عن إيران والانضمام إلى أذربيجان، وكذلك طالب الأحوازيون بالانفصال. وقد تمت محاولات لتحقيق ذلك، سواء في عهد الشاه أو بعد رحيله وتولِّي النظام الحالي للسلطة، ولكنها قوبلت بالقمع وباءت بالفشل.

٤. تكوين أحزاب وحركات وجماعات معارضة، للدفاع عن حقوق الأقليات، وتوصيل أصواتهم ومطالبهم إلى النظام في الداخل، وإلى المنظمات والهيئات الدولية في الخارج؛ ومنها: (حزب الحياة الحرة الكردستاني)، الذي تأسس عام ٢٠٠٤م، و(حركة التحرير الوطنية الأذرية)، و(حركة الصحوة الوطنية) اللتان تعترضان على محاولات التحقير والازدراء التيّ تمارس ضدهم في الإعلام الإيراني باستمرار، وتطالب بالحصول على الحقوق المدنية والثقافية، واستخدام اللغة الأذربيجانية في التعليم وفي وسائل الإعلام. إضافة إلى أنهما تنشطان في جمهورية أذربيجان، وتواظبان على عقد المؤتمرات الداعية إلى ضم محافظة أذربيجان الجنوبية الإيرانية إلى جمهورية أذربيجان، وإعادة النظر في ترسيم الحدود بين إيران وروسيا.

٥. قيام بعض الأقليات بتكوين جماعات مسلحة لمواجهة قوات النظام، حيث كون الأكراد عدة وحدات عسكرية(٣٢)، أهمها (وحدة حماية شرق كردستان)، لاستهداف عناصر الأمن والحرس الثوري داخل الإقليم، وخارجه في بعض الأحيان؛ وكون الأحواز (الجبهة العربية لتحرير الأحواز)، التي تضم العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية والوحدات العسكرية، مثل: (المنظمة السياسية للشعب العربي الأحوازي)، و(الحركة الجماهيرية العربية لتحرير الأحواز)، و(الحزب الطليعي العربي الأحوازي)، و(حركة فدائيو العرب الأحوازية)، و(اتحاد العشائر العربية الأحوازية)؛ وجميعها تقوم بالعمل العسكري ضد النظام الإيراني، كما تعد هذه الحركات الأكثر عنفًا مع النظام، والأنشط في تنفيذ عمليات مسلحة ضد رجاله ومصالحه مستفيدة من الوعورة الجغرافية لإقليم سيستان وبلوشستان الحدودي المهمش(٣٣).

أما الجماعات المسلحة التي كونها البلوش، فمنها: (جند الله)، و(جيش العدل)، و(أنصار الفرقان الجهادية)، و(رابطة أهل السنّة في إيران)، و(منظمة تحرير بلوشستان الغربية)، (و حزب الشعب البلوشي). وخاض جُلّ هذه التنظيمات عديدًا من المواجهات مع الحرس الثوري، أسفرت عن اغتيال عديد من عناصره وقياداته، منهم قائد الحرس في المحافظة؛ فيما استطاع الحرس اغتيال عديد من قادة تلك التنظيمات واعتقال بعضهم، وكان أبرزهم (عبد الملك ريغي) مؤسس تنظيم (جند الله). وعلى الرغم من نجاح النظام في تفكيك بعض هذه التنظيمات المسلحة، فإنها سرعان ما تعيد هيكلة نفسها، وتظهر بقيادات وأسماء جديدة(٣٤).

٦. مواصلة الاحتجاج ضد النظام، تعبيرًا عن الغضب وعدم الرضا عن الإهمال المتعمد من الدولة لمناطقهم، سوء ما يتعلق منها بأحوالهم المعيشية، وتردي أوضاعهم الاقتصادية، وتفشي البطالة والفقر، أو برفضهم لما يمارسه النظام ضدهم من تمييز عرقي ودينى وثقافي ومذهبي.

٧. مؤازرة الحملات الاحتجاجية التي تنطلق في أية منطقة في إيران ولأي سبب، بهدف استنزاف قوى النظام، وإظهاره بصورة سلبية في الخارج، وتهيئة الرأي العام الداخلي لمزيد من هذه الاحتجاجات بدلًا من رفضها، وإحباط محاولات النظام تخوين الداعين لها؛ فقد شهد إقليم بلوشستان احتجاجات داعمة للأكراد في أعقاب مقتل فتاة كردية بمدينة مهاباد خلال عام ٢٠١٧م؛ وشارك الأتراك الأذريون في احتجاجات الأحواز للتنديد بازدراء العرب على التلفزيون الإيراني الرسمي، في أعقاب حادثة تدافع منى عام ٢٠١٥م؛ وشاركت جميع الأقليات الأكراد في احتجاجاتهم التي اندلعت في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م وما زالت مستمرة حتى الآن بسبب مقتل المواطنة الكردية (مهسا أميني) على يد شرطة الأخلاق التابعة للنظام.

٨. تنظيم المظاهرات أمام السفارات الإيرانية في كثير من دول العالم، للتعبير عن مساوئ النظام وتمييزه ضد الأقليات وقمعه وبطشه وتنكيله بالمحتجين والمعارضين في الداخل، والتي كان آخرها تظاهرات الذكرى ٤٤ لثورة الخميني، التي اندلعت في كثير من العواصم الأوروبية في أوائل فبراير من هذا العام (٢٠٢٣م).

رابعًا: مخاطر الأقليات على النظام الإيراني

تعد الأقليات مصدر تهديد لاستقرار النظام القائم واستمراره، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

١. انتشار الأقليات في المحافظات والمناطق الحدودية، مع وجود قوميات مشابهة على الجهة المقابلة في الدول المجاورة لإيران، مما يسهل عملية التأثير عليها من خارج الحدود في حال وجود أزمات داخلية.

٢. تعرض الدولة لاحتمالات تدخُّل الدول الأجنبية لمساندة التنوعات القومية والعرقية والمذهبية في إيران، مما يهدد الأمن القومي الإيراني.

٣. تعدد القوميات والأديان واللغات، مما يؤدي إلى بروز اختلافات وإيجاد حالة من عدم الاستقرار نتيجة تعارض مصالحهم.

٤. التأثير على السياسة الخارجية من قبل القوميات واللغات والثقافات غير المتجانسة، مما يحجم من دور إيران كلاعب رئيس على مستوى المنطقة والعالم(٣٥).

٥. افتقادهم للشعور بالانتماء للدولة والنظام، جراء حرمانهم من حقوقهم والتسلط عليهم وقمعهم عند احتجاجهم تعبيرًا عن معاناتهم ومطالبتهم برفع الظلم الواقع عليهم، ما يقوض حماسهم في الدفاع عنها، ويدفعهم للتعاطف مع خصومها.

٦. الاهتمام العالمي بقضاياهم، وهو وإن جاء متأخرًا، إلا أنه لفت أنظار العالم أجمع إلى معاناتهم وقضاياهم العادلة.

٧. إصرارهم على تحقيق أهدافهم وتلبية مطالبهم، رغم ما يتعرضون له من بطش وقمع أمني منذ عشرات السنين.

٨. التوافق بين مواطني الأقليات والمواطنين من أصول فارسية، على سوء النظام وقمعه للحريات وتبديده مقدرات البلاد لتحقيق زعامة دينية إقليمية موهومة، ما يمثل خطورة بالغة على النظام، ويهدد بسقوطه.

خامسًا: التحديات التي تواجه الأقليات وتبدد جهودها

تواجه الأقليات الإيرانية تحديات كبرى تحول دون تحقيق أهدافها، ومنها:

١. حذر النظام ويقظته الدائمة ومراقبته المستمرة لأنشطة الأقليات وتحركاتها في الداخل، والتعامل معها بصرامة وقسوة تحول دون نجاحها في محاولات الانفصال أو استمرارها في حملات الاحتجاج والمعارضة؛ وتعقب قادة الأقليات المعارضة داخل إيران وخارجها، واغتيالهم أو اعتقالهم، وإعادة من فر منهم إلى إيران لإعدامه أو سجنه لسنوات طويلة بتهم الخيانة والإفساد في الأرض؛ والنماذج في هذا الصدد أكثر من أن تحصى.

٢. افتقار حركات المعارضة السياسية ــ الممثلة للأقليات ــ للتنسيق فيما بينها، واتفاق قادتها في الداخل والخارج على منهج موحد أو خطط مدروسة متفق عليها في مواجهة النظام؛ فضلًا عن التنسيق بينها وبين المعارضة من العرق الفارسي رغم وحدة هدفهم جميعًا، وهو إسقاط النظام والتخلص منه؛ وهو ما تجسد في الاجتماع الذي عقد في جامعة جورج تاون الأمريكية، يوم ١٥/ ٢/ ٢٠٢٣م، بين قادة المعارضة في الخارج، بمناسبة الذكرى ٤٤ لاستيلاء النظام الحالي على السلطة، وأسفر عن خلاف واضح بين المجتمعين بسبب اختلاف الأيديولوجيات والاستراتيجيات والتطلعات التي يطمح إليها كل ممثل لأقليته العرقية.

٣. معارضة بعض دول الإقليم، ورفضها ومقاومتها لأهداف الأقليات الإيرانية ومساعيها، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الشأن معارضة كل من تركيا والعراق وسوريا، فضلًا عن إيران، لاستقلال الأكراد الإيرانيين وإقامة دولتهم أو تمتعهم بالحكم الذاتي كأكراد العراق، خشية من إقامة دولة كردية كبرى على حساب أراضي الدول المعارضة للمشروع(٣٦).

رفضت الأقليات العرقية والدينية والمذهبية سياسة التمييز التي مارسها النظام ضدهم منذ استيلائه على السلطة، وقد تجسد هذا الرفض في العديد من المظاهر والمواقف، كمحاولات الاستقلال والمطالبة بالحكم الذاتي، والقيام بالاحتجاجات، وتكون أحزاب وجماعات معارضة، منها جماعات مسلحة.

٤. تجاهل العديد من الدول الإقليمية والكثير من دول العالم لقضايا الأقليات وتطلعاتهم، واعتبارها شأنًا داخليًا، فباستثناء الاحتجاجات الأخيرة، التي تم تسليط الضوء عليها ــ دوليًا ــ لإدانة النظام وتجريمه، ولأسباب تتعلق بالمماطلة في الملف النووي، ودعمه لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، لم يكن هنالك اهتمام ذي شأن بقضايا الأقليات الإيرانية، رغم ما يتعرضون له من ظلم وقمع، ورغم أن معاناتهم تعود إلى عهد الشاه، وتواصلت وتضاعفت في العهد الحالي، كما سبقت الإشارة.

٥. غياب قضايا الأقليات وحقوقهم عن التغطية الإعلامية والاهتمام العالمي بالاحتجاجات الشعبية الإيرانية الحالية، على الرغم من الدور الرئيس الذي لعبته الأقليات العرقية في إيران يعدّ أهم جانب في تلك الاحتجاجات، التي يعد مقتل المواطنة الكردية (مهسا أميني) سببًا لها؛ فمع أن قوات الأمن الإيرانية تورطت في ارتكاب مجازر بحق أبناء بعض الأعراق في المناطق النائية، مثلما حدث مع البلوش في همدان، إلا أن تسلط الضوء يتركز على حرية المرأة الإيرانية ولباسها واضطهاد النظام لها؛ والأعجب من ذلك هو استغلال المنظمات الدولية تلك الاحتجاجات للدفاع عن حقوق المثليين في إيران، وليس عن حقوق الأقليات العرقية والدينية والمذهبية!

سادسًا: دور النظام للحد من خطر الأقليات:

أبرزت المباحث السابقة من الدراسة تطور العلاقة بين النظام الإيراني والأقليات العرقية والدينية والمذهبية، وما غلب عليها من صراع وصدام لم يتوقف على مدى العقود الماضية، وتصاعد التوترات بينهما إلى حد الصراع المسلح. وقد أدى ذلك إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المناطق، مما أدى إلى تهديد الوحدة الوطنية للبلاد.

ومن المحتمل أن يستمر هذا الوضع لعقود أخرى قادمة، ما لم تتحول العلاقات بين الطرفين إلى علاقات سوية، يحصل فيها كل طرف على حقوقه ويؤدي ما عليه من واجبات تجاه الطرف الآخر، ومن ثم يتم نزع فتيل التوتر بين الأقليات والنظام، وهو خطوة حاسمة ليسود الأمن والسلام والاستقرار بين مكونات المجتمع في إيران.

وسوف نستعرض في هذا المبحث عددًا من الخطوات التي يمكن أن تسهم في نزع فتيل الأزمة بين الطرفين، وترفع عن كاهل الأقليات الشعور بالظلم والقهر والإهمال والتهميش، وترفع عن كاهل النظام أعباء الحذر والترقب والاستنفار وحشد القوات لمواجهة ما يستجد من احتجاجات ومطالبات.

أولًا: الخطوات التي يتعين على النظام اتخذها، ونجملها في الآتي:

١. الاعتراف بأهمية احترام حقوق الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، والمساواة بينهم وبين أقرانهم من الفرس الشيعة في الحصول على فرص التعليم والتوظيف والمشاركة السياسية؛ وأن يضمن لهم الحفاظ على تراثهم الثقافي بكل تفاصيله اللغوية والفنية والاجتماعية؛ فمن خلال القيام بذلك، يمكن للنظام الإيراني أن يساعد في تعزيز الشعور بالانتماء لدى الأقليات، وأن ينتزع منها الرغبة في الاستقلال عن الوطن الأم، أو الصدام مع النظام الحاكم ورموزه الدينية والسياسية والأمنية... وغيرها.

٢. أن يعمل النظام الإيراني على تعزيز الشعور بالوحدة وعدم التمييز بين جميع المواطنين، أيًا كانت انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية، واعتبار ما بينهم من اختلافات، اختلافات تنوع وتكامل، لا اختلافات تضارب وتضاد، وأن هذا التنوع مصدرًا لثراء المجتمع أثوبولوجيًا.

٣. التعامل مع جميع المكونات السكانية بمعايير المصلحة العامة، التي يطمح إليها الجميع ويسعى إلى تحقيقها، وليس بمعايير أيديولوجية أو مناطقية أو عرقية أو دينية أو مذهبية أو نحوها.

٤. المسارعة إلى معالجة المظالم الاقتصادية والاجتماعية للأقليات؛ فافتقار مناطق الأقليات إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يؤدي إلى الشعور بالإهمال والتهميش والحرمان والاستياء، مما يؤدي بدوره إلى تأجيج المشاعر ضد النظام، ويسهم في تنامي الحركات الانفصالية؛ ولتلاشي ذلك ينبغي أن يحرص النظام على الاستثمار في تطوير البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية في هذه المناطق، كوسيلة للتخلص من الأسباب الجذرية للمظالم.

٥. العمل على بناء جسور مع الأقليات من خلال تعزيز الحوار والتعاون؛ وذلك من خلال الانخراط في حوار مع قادة الأقليات والمنظمات، وتعزيز التفاهم بين الأعراق والأديان، واتباع سياسات تعطي الأولوية لاحتياجاتهم ومصالح مجتمعاتهم؛ حيث يمكن أن تساعد هذه الجهود في تعزيز الشعور بالاندماج والمشاركة بين الأقليات وتخفيف التوترات بين مختلف شرائح المجتمع الإيراني.

٦. مبادرة النظام إلى معالجة القضايا السياسية

الأساسية التي تساهم في مظالم الأقليات، كقضايا الفساد وعدم المساواة والقمع السياسي الذي يمكن أن يؤجج المشاعر المناهضة للحكومة بين مجتمعات الأقليات. ولا شك أن اتخاذ هذه الخطوة سيسهم في إيجاد بيئة آمنة لجميع الإيرانيين ويقلل مخاطر العنف والصراع.

٧. إشراك الأقليات في أي حكومة انتقالية مقترحة، مما يعني أنه يجب أن تتضمن ممثلين أو زعماء من مجموعات الأقليات العرقية ــ الكردية والعربية والبلوشية والأذرية والتركية، وممثلين عن الأقليات الدينية ــ من بهائية ومسيحية وزرادشتية ويهودية ــ فضلًا عن ممثلي أتباع المذاهب: الشيعي، والسني، والاسماعيلي، حتى تعكس النسيج الاجتماعي الثري في إيران.

٨. اتباع نهج متعدد الأبعاد لتقليل تهديدات الأقليات للأمن القومي الإيراني؛ من خلال تحسين العلاقات مع دول الجوار التي يوجد بها مكونات عرقية أو دينية أو مذهبية مماثلة لمكونات الأقليات الإيرانية؛ ودعم النظام لاحترام حقوق الأقليات في الداخل والخارج، ومعالجة المظالم الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحوار والتعاون مع مجتمعات الأقليات. فمن خلال ذلك يمكن للنظام الإيراني أن يعمل على بناء وتعزيز مجتمع أكثر شمولية وسلمية يمكن لجميع الإيرانيين أن يزدهروا فيه(٣٧).

ثانيًا: الخطوات التي يتعين على الأقليات اتخاذها، ونجملها في الآتي:

١. التفكير في الدخول في حوار مع السلطات الإيرانية لمعالجة الأسباب الجذرية لمظالمهم؛ فمن خلال الحوار، يمكن لممثلي الأقليات التفاوض من أجل المساواة في الحقوق والتمثيل السياسي والحماية من التمييز. كما يمكنهم أيضًا طلب المساءلة عن الأخطاء السابقة التي ارتكبت ضدهم.

٢. تعهد الأقليات للنظام بالتوقف عن أعمال العنف بكل صوره، فور التزام النظام بتعهداته تجاههم برفع الظلم والمساواة مع غيرهم من المواطنين، والبدء في تنمية مناطقهم والاهتمام بها.

٣. الانخراط مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حماية حقوق الأقليات؛ حيث يمكن لهذه المنظمات أن تساعد في خلق الوعي بالتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات والدعوة إلى المساواة والحماية؛ كما يمكن لمجموعات الأقليات أيضًا ــ من خلال العمل مع المجتمع المدني ــ الوصول إلى خدمات الدعم مثل الرعاية الصحية والتعليم والتمثيل القانوني.

٤. الاستفادة من قوة وسائل الإعلام لرفع أصواتهم ورفع مستوى الوعي بالتحديات التي يواجهونها؛ ويمكن القيام بذلك من خلال المشاركة النشطة في حملات وسائل التواصل الاجتماعي، وإنشاء منافذ إعلامية بديلة، والوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسة لتغطية قضاياهم ومطالبهم العادلة. كما يمكن من خلال وسائل الإعلام ، أن تبدل الأقليات الصور النمطية والروايات السلبية التي روجت عن مجتمعاتهم خلال العقود الماضية، مما يساعد على خلق شعور مجتمعي بالتعاطف معهم، والشعور بانتمائهم الوطني واحترام ثقافتهم.

٥. الاستفادة من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان للضغط على الحكومة الإيرانية لاحترام حقوقهم وحمايتها؛ حيث يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحماية للأقليات من التمييز والتهميش والقمع؛ وبالتالي يمكن للأقليات الإيرانية استخدام هذا القانون للدفاع عن حقوقهم وطلب الدعم الدولي في سعيهم لتحقيق المساواة والحماية.

٦. الاستعانة بأقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم، الذين يعيشون في الخارج، لدعوة المجتمع الدولي لدعم قضيتهم؛ فمن خلال مشاركة تجاربهم وقصصهم مع العالم، يمكن للأقليات الإيرانية خلق ضغط عام على الحكومة الإيرانية لمعالجة مخاوفهم وحماية حقوقهم(٣٨).

نتائج الدراسة

نخلص من الطرح السابق إلى النتائج التالية:

أولًا: عنصرية النظام الحاكم في إيران وقسوته في التعامل مع الأقليات العرقية والدينية والمذهبية؛ الأمر الذي جعل المواطنين من تلك الأقليات الإيرانية يشعرون بالتمييز العنصري ضدهم، وبحرمانهم المتعمد من حقوقهم القومية والسياسية والثقافية والإنسانية التي أقرها الدستور الإيراني نفسه في بعض مواده، ولكنها لم تطبق على أرض الواقع.

ثانيًا: أن الأقليات لم تسأم من المطالبة بحقوقها، وبذلت في سبيل ذلك الكثير من الوقت والجهد والدم، وسلكت كل الطرق المتاحة ــ الودية والاحتجاجية وصولًا إلى المقاومة المسلحة ــ ومع ذلك، مازال النظام يتجاهل تلك المطالب، ويعتبرها (مبالغات) و(ترويج لمطالب الأعداء وأنشطتهم).

ثالثًا: ستبقى الأقليات الإيرانية (قنبلة موقوتة) تهدد أمن النظام الإيراني واستقراره، ما لم يعترف بحقوقها ويبذلها لهم كغيرهم من الإيرانيين من أصول فارسية ومذهبية شيعية

اثنى عشرية؛ فليست إيران ملكًا للشيعة الفرس فقط بل هي ملك لكل الإيرانيين من كرد وترك وعرب وبلوش ... وغيرهم، سوءًا كانوا شيعة أو سنة.

رابعًا: تكتسب الأقليات الإيرانية خطورتها على الأمن الوطني الإيراني من تواجدها في المحافظات الحدودية التي تتسم بصعوبة جغرافيتها الجبلية ـ كمحافظة سيستان وبلوشستان ـ كما تكتسب خطورتها من امتداداتها العرقية في دول الجوار خارج حدود الدولة، مما يهدد استقرار المناطق الحدودية بشكل كبير؛ حيث تسهل تلك الأوضاع تنامي الجماعات المسلحة المعارضة للدولة، وزيادة فرص ودواعي الاستقواء بالخارج، أو محاولة نقل النشاط المعادي للنظام الإيراني خارج حدود الدولة، مثلما يحدث مع عرب الأحواز، الذين نقلوا نشاطهم منذ سنوات إلى عديد من دول المنطقة، ومثلما فعل الأكراد، الذين يمارسون نشاطهم من كردستان العراق.

خامسًا: على الرغم من خطورة الأقليات العرقية والدينية والمذهبية وتهديدها للأمن القومي الإيراني، إلا أن هذه الخطورة ستظل عند مستوى إضعاف النظام، وإرباكه، وتشويه صورته الدولية، دون أن ترقى إلى أن تتمكن من الحصول على حقوقها، ما لم تجمع صفوفها وتوحد جهودها تحت قيادة موحدة، وتقوي أواصرها، وتنسق جهودها مع المعارضة الفارسية، وهو ما يتطلب نوافق الجميع وتعاونه؛ وقد أكّد ذلك أحد الكتاب بقوله: "لا يمكن للوحدة أن تكون فكرةً رومانسيةً غامضة، بل تحتاج إلى عملٍ حقيقي وجاد. وعلى جماعات المعارضة الفارسية أن تؤدي دورها في هذا الصدد وأن تتوقف عن محاولة التهرب من مسألة النضال القومي للشعب العربي الأحوازي أو الأكراد والبلوشيين والأتراك والتركمان والجيلاك، وغيرهم"(٣٩).

سادسًا: أن ما تلقاه الأقليات الإيرانية من اهتمام دولي بقضاياها في الوقت الحاضر، لا يعود إلى ما يقع على تلك الأقليات من مظالم وانتهاكات لحقوقها، بقدر ما يعود إلى تصرفات النظام المقلقة والمرفوضة من القوى الدولية والإقليمية، ما جعلها تستخدم قضية الأقليات وقمعها في الاحتجاجات الأخيرة لفرض المزيد من العقوبات على قادته ورموزه. وعليه يُتوقَّع تراجع هذا الاهتمام فيما لو أقدم النظام على الموافقة على إحياء الاتفاق النووي، وأوقف دعمه لروسيا، وحسَّن علاقاته مع دول الجوار.

سابعًا: أن نزع فتيل الصراع والمواجهة بين النظام والأقليات ليس من المستحيل، فيما لو تلاقت إرادة الطرفين على ذلك، واتخذ كل طرف منهما الخطوات اللازمة لتحقيق الأمن والسلم المجتمعي الذي يعد أساسًا لاستقرار الدول والشعوب وارتقائها.

يعيش اليهود الإيرانيون في مدن أصفهان وطهران وشيراز.

المراجع:

(١) يوسف كامل خطاب: (قراءة مستقبلية في تداعيات احتجاجات الشعب الإيراني)، دراسة منشورة على موقع: مركز الخليج للأبحاث، الرابط: https://grc.net/grc-front-assets/pdfarticles/YoussefKamelKhatab-Article.pdf

(٢) تتفاوت المصادر فيما بينها في تقدير عدد سكان إيران، بسبب تفاوت تاريخ رصد كل مصدر لعددهم، فالمصادر التي تتناول الموضوع منذ سنوات عديدة خلت ـــ مثل: الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية:World Directory of Minorities and Indigenous Peoples ، المتوفر على شبكة المعلومات بالرابط: https://minorityrights.org/country/iran/ ـــ تذكر عددًا أقل من المصادر التي تناولتهم منذ عام أو أكثر قليلًا؛ وينطبق ذلك التفاوت في التقدير بالتالي على عدد الأقليات ونسبتهم إلى العدد الكلي للسكان، وإن أضيف إلى عامل التوقيت هنا عامل آخر، وهو حرص بعض الباحثين على إظهار المنتسبين إلى عرق أو دين أو مذهب بأعداد ونسب أكبر أو أقل من الواقع لأهداف خاصة، وهو ما يتضح في البحوث والدراسات التي تتناول عرقًا أو دينً أو مذهبًا بعينه.

(٣) (انفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران)، تقرير منشور على موقع: (اسكاى نيوز عربية)، بتاريخ: ١/٧/ ٢٠١٨م، الرابط: https://www.skynewsarabia.com

(٤) محمد رحمن بور: (ليست حكرا على العرق الفارسي.. فسيفساء من الأعراق تشكل إيران)، تقرير منشور على موقع: الجزيرة نت، الرابط: https://www.aljazeera.net، بتاريخ: ٢٠١٩/٥/٣٠م.

(٥) سوسن مهنا: (الأكراد في إيران بين الماضي والحاضر تاريخ عاصف و"دموي")، تقرير منشور على موقع: (الإندبندنت عربية)، بتاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١م، الرابط: https://www.independentarabia.com

(٦) (يهود إيران.. مخاوف أمنية ومضايقات لا تنتهي)، تقرير منشور على موقع: (اسكاي نيوز عربية)، بتاريخ: ٢٠٢١/١١/١٦م، الرابط: https://www.skynewsarabia.com

(٧) (منظمات حقوقية: إيران تواصل اضطهاد المسيحيين بشكل واسع), تقرير منشور على موقع : (الوطن أون لاين)، بتاريخ: ٢٠٢٢/١/٢٦م، الرابط: https://alwatannews.net.

(٨) حسام الحداد: (أهل السنة في إيران: التاريخ والواقع والمستقبل)، دراسة منشورة على موقع: (بولبة الحركات الإسلامية)، بتاريخ: ٢٠١٩/١٠/١٢م، الرابط: https://www.islamist-movements.com

(٩) (الشيعة الإسماعيليون في إيران.. التديّن شرْطَ التستر على المذهب)، تقرير من إعداد: فريبا فتحي، منشور على موقع: (إيران وير)، الرابط: https://iranwire.com.

(١٠) انظر: فهمي هويدي: (إيران من الداخل)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط ٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٣٥٣ ـــ ٣٥٤.

(١١) الدستور الإيراني هو الوحيد في العالم الإسلامي الذي يحدّد فرعاً من الإسلام - الشيعة الإثني عشرية - باعتباره الدين الرسمي في البلاد. كما يقرّ بديانات ثلاث أخرى على أنها "ديانات أهل الكتاب": الزرادشتية واليهودية والمسيحية. وبموجب هذا البند، صنفت الجمهورية الإسلامية بشكل أساسي أتباع هذه الديانات على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية يمكنهم التمتع بالحقوق والحماية القانونية طالما يمتنعون عن الدعوة إلى اعتناق دياناتهم ولا يشكلون تهديدات أمنية في نظر النظام. انظر: مهدي خلجي: (اضطهاد إيران المتزايد للبهائيين)، مقالة منشورة على موقع: https://www.washingtoninstitute.org/، بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٢م

(١٢) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصادر عام ١٩٧٩ شاملا تعديلاته حتى عام ١٩٨٩ ، constitute project-org، ص ٢٢.

(١٣) صرح مصطفى هجري، المسؤول التنفيذي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، في حوار أجرته معه (إندبندت عربية)

بما نصه: "لم يتم تطبيق المادتين ١٥ و١٩ من الدستور بشأن التعليم باللغة الأم في المدارس، وبعد أربعة عقود من الجمهورية الإسلامية، لا يزال التعليم في المدارس إلزامياً باللغة الفارسية". انظر: عمرو أحمد: (أكراد إيران ... احتفوا بالثورة ضد الشاه وأنكرهم النظام الجديد)، منشور على موقع: (إندبندت عربية)، بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٤م، الرابط: https://www.independentarabia.com.

(١٤) (الانقسامات العرقية في إيران تغذي الانتفاضة)، تقرير منشور على موقع: (العرب نيوز)، بتاريخ: ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٢م، الرابط: https://alarab.news/

(١٥) البختياريون هم إحدى القبائل الكردية العريقة في إيران وهم جزء من تشكيلة قبائل اللور الكردية. لا زالت نسبة من البختياريون تعيش حياة البداوة والترحال في حين ان الغالبية قد استقرت في حياة حضرية. يتواجد البختياريون في مناطق غرب إيران وخصوصاً في شرق محافظة خوزستان ومحافظتي جهار محال بختياري وبوير احمد. البختياريون مسلمون على المذهب الشيعي الإثناعشري ولهم لهجتهم الخاصة والتي تسمى باللوريه البختيارية. انظر: موقع: (معرفة) على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.marefa.org/

(١٦) (إيران: قنبلة التنوع العرقي والمذهبي هل هي على وشك الانفجار؟) تقرير من إعداد: أورينت نت، منشور على صحيفة: (مكة)، بتاريخ: ١٣/ ٨/ ٢٠١٤م.

(١٧) منى فياض: (سياسات إيران المتهورة المهددة لوحدتها)، مقالة منشورة على موقع: (الحرة)، بتاريخ: ٢/٥/ ٢٠٢٣م، الرابط : https://www.alhurra.com . وعن هذا التمييز في معاقبة المحتجين من الأقليات، تقول الباحثة في الشؤون الإيرانية في (منظمة العفو الدولية) والمحامية المتخصصة في حقوق الإنسان في لندن السيدة (رها بحريني) ــ في حديثٍ لها مع قناة (إيران إنترناشيونال): "في حين يطلق النظام عصابات (الباسيج) الوحشية التي ترتدي ملابس مدنية لضرب المتظاهرين ومهاجمتهم بالهراوات وإرهابهم في طهران، يستخدم الرشاشات الثقيلة والمدرعات والدبابات والمدفعية الثقيلة والمروحيات الحربية في كردستان وبلوشستان والأحواز. وعلى الرغم من أن قوات (الباسيج) التابعة للنظام وحشية تمامًا مثل (شرطة الأخلاق)، تبقى الأحذية والهراوات والعصي الصاعقة أقل فتكًا بكثير من القوة العسكرية الثقيلة التي يوجهها النظام ضد البلوش والأكراد والأتراك الأذربيجانيين والعرب الأحوازيين والأقليات العرقية الأخرى". انظر النص في:(الشعوب غير الفارسية تطالب بالحرية والاعتراف بحقوقها القومية مع توسّع الاحتجاجات المناهضة للنظام في جميع أنحاء إيران)، تقرير من إعداد: رحيم حميد وروث ريبلجر، منشور في موقع: (منتدى فكرة)، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org.

(١٨) يوسف عزيزي: (إيران... الثورة والمارد المناهض)، مقالة منشورة على موقع: (إندبندنت عربية)، بتاريخ: ٢٠٢٢/١١/١٣م، الرابط: https://www.independentarabia.com

(١٩) (اتهامات لاستخبارات «الحرس الثوري» بـ«اغتصاب» سجينات في زاهدان)، تقرير منشور على صحيفة: (الشرق الأوسط) بتاريخ: ١١/ ٢/ ٢٠٢٣ مـ وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن التعذيب للإجبار على الاعترافات قد شمل الرجال، حيث تضمن تقرير المنظمة ما نصه: " ووفقًا لما ذكرته مصادر مطّلعة، مارس المحققون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحق الشباب، بما في ذلك العنف الجنسي، لإرغامهم على الإدلاء بـ (اعترافات)؛ فقد غرزوا إبرًا في الأعضاء التناسلية لإبراهيم ناروي وضربوا منصور دهمرده ضربًا مبرحًا لدرجة أنهم كسروا أسنانه وأنفه". انظر: موقع (منظمة العفو الدولية)، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٢٠٢٣/٠٣/-death-penalty-of-use-escalating-with-spree-execution-chilling-iran/against-persecuted-ethnic-minorities/

(٢٠) (الشعوب غير الفارسية تطالب بالحرية والاعتراف بحقوقها القومية مع توسّع الاحتجاجات المناهضة للنظام في جميع أنحاء إيران)، تقرير من إعداد: رحيم حميد وروث ريبلجر، منشور في موقع: (منتدى فكرة)، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org.

(٢١) انظر تقريرًا بعنوان: (النظام الإيراني يصعد ضد إمام أهل السنة في زاهدان وصحيفة المرشد تصفه بأنه "تابع لإسرائيل")، منشور على موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ : ١٤/١/ ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.iranintl.com

(٢٢) (الانقسامات العرقية في إيران تغذي الانتفاضة)، تقرير منشور على موقع: (العرب نيوز)، بتاريخ: ٢١/ ١٠/ ٢٠٢٢م، الرابط: https://alarab.news/

(٢٣) انظر: Brenda Shaffer (Iran Is More Than Persia) :Foreword by Reuel Marc Gerecht Ethnic Politics in the Islamic Republic, FDD PRESS, A division of the FOUNDATION FOR DEFENSE OF DEMOCRACIES Washington, DC, April ٢٠٢١,٢.p

(٢٤) منى فياض: (سياسات إيران المتهورة المهددة لوحدتها)، مقالة منشورة على موقع : https://www.alhurra.com ، بتاريخ: ٢/٥/ ٢٠٢٣م

(٢٥) حسام الحداد: (أهل السنة في إيران: التاريخ والواقع والمستقبل)، مرجع سابق.

(٢٦) انظر: فهمي هويدي: (إيران من الداخل)، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٢٧) انظر: (انفصال أكراد العراق وانعكاساته على الدول الإقليمية وعلى أكراد سوريا)، ملخص دراسة أعدتها الباحثة بمركز الحوار العربي بواشنطن (نسرين عبود)، منشورة على موقع صحيفة (الشروق)، بتاريخ: ١٤/ ١٠/ ٢٠١٧م، الرابط: https://www.shorouknews.com.

(٢٨) انظر: فهمي هويدي: (إيران من الداخل)، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٢٩) في عام ٢٠١٨، بلغ عدد السجناء السياسيين من الأكراد ـــ وأكثرهم من أتباع (المذهب السني) ـــ نحو ٤٦٧ سجيناً كردياً من إجمالي ١١٥٢ سجيناً سياسياً، ٩٣ سجيناً كردياً اتهموا بمحاربة الله وأعدم ٦٣ منهم. انظر: عمرو أحمد: (أكراد إيران ... احتفوا بالثورة ضد الشاه وأنكرهم النظام الجديد)، من حوار أجرته (الإندبندت عربية) مع مصطفى هجري، المسؤول التنفيذي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، منشور على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٤م، الرابط: https://www.independentarabia.com

(٣٠) حسام الحداد: (أهل السنة في إيران: التاريخ والواقع والمستقبل)، مرجع سابق.

(٣١) (أهل السنة هم الأكثرية في إيران خلال الـ ٢٠ عامًا القادمة)، تقرير إيراني منشور على موقع: (الشبكة الوطنية الكويتية)، بتاريخ: ٢٠١٤/٣/٨م، الرابط: https://www.nationalkuwait.com

(٣٢) وتابع عبد الحميد زهي مطالباته السياسية السلمية من النظام الإيراني، حيث طالبه بإجراء استفتاء عام على نظام الحكم بحضور مندوبين دوليِّين، وهي مطالبة غير مسبوقة، وجرأة كبيرة يُبديها سني من داخل إيران. كما أنّه حَمّل القائدَ الأعلى ، خامنئي ، مسؤوليةَ "الجُمعة الدمويّة" في مدينة زاهدان، ومسؤولة التطويق التي تسبب فيها المحتجون في أرجاء إيران كُلِّها. ليَكون عبد الحميد بذلك قد انضمّ إلى الإصلاح في مناحي الحياة كافةً..

(٣٣) انظر أهم الأحزاب، والجماعات الكردية المسلحة في: (ملفٌ واحد، وحِساباتٌ كثيرة: إيران ومُعضلة المعارضة الكردية-الإيرانية في إقليم كردستان العراق)، دراسة من إعداد: فراس إلياس، منشورة على موقع: (مركز الإمارات للسياسات)، بتاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١٩م، الرابط: https://epc.ae/ar/details/featured

(٣٤) انظر: (١٠ حركات عربية تناهض 'الاحتلال الفارسي' للأحواز) تقرير منشور على موقع: (الحرة)، بتاريخ: ٩/٢٥/ ٢٠١٨م، الرابط: https://www.alhurra.com..

(٣٥) (احتجاجات بلوشستان.. ثورة ضد الإقصاء والظلم)، دراسة من إعداد: به زبان فارسي، منشورة على موقع: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، بتاريخ: ٥ /١٠/ ٢٠٢٢م، الرابط: https://rasanah-iiis.org

(٣٦) بختيار أحمد صالح: (الأقليات الإيرانية.. ثغرات تسمح باختراق وضرب الأمن القومي!)، مقال منشور في صحيفة :(الشرق الأوسط)، بتاريخ ٠٦/ ٨/ ٢٠١٥ مـ

(٣٧) انظر: (إيران: الأقليات العرقية والدينية)، مجموعة حقوق الأقليات الدولية، الرابط: https://minorityrights.org/country؛ و(مشكلة الأقليات الإيرانية)، بلومبرج ، https://www.bloomberg.com/opinion/articles/٢٠١٩-١٢-٠٣/iran-s-ethnic-and-religious-minorities-pose-a-threat-to؛ و(الأقليات العرقية في إيران: لماذا لم تنته الثورة بعد) ، ميدل إيست آي ، https://www.middleeasteye.net/opinion/iran-ethnic-minorities-movement-revolution-not-over؛ و(الأقليات الإيرانية: ضعف محتمل في الهيكل الأمني للنظام)، معهد الولايات المتحدة للسلام ، https://www.usip.org/publications/٢٠٢١/٠١/irans-minorities-potential-weakness-regimes-security

(٣٨) انظر: (حقوق الإنسان في إيران)، تقرير منشور على موقع: . منظمة العفو الدولية، بتاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٢م؛ الرابط: https://www.amnesty.org ؛ و(إيران: الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات العرقية والدينية)، منشور على موقع: مجموعة حقوق الأقليات الدولية (٢٠١٧)، الرابط: https://minorityrights.org؛ و(المشاركة السياسية للأقليات العرقية في إيران)، منشور على موقع: (الإيراني)، بتاريخ: ٨ يوليو ٢٠١٧م، الرابط: https://iranian.com؛ و(الأقليات في إيران)، منشور على موقع: المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، (٢٠٢٣م)، الرابط: https://www.ncr-iran.org؛ و(الحوار والمصالحة في إيران: دليل للأفكار وأفضل الممارسات)، منشور على موقع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٥م)، الرابط: https://www.undp.org؛ و(إيران: ضعوا حداً لاضطهاد الأقليات العرقية والدينية)، منشور على موقع: (هيومن رايتس ووتش)، بتاريخ: ١٣ يناير ٢٠٢١م، الرابط: https://www.hrw.org

(٣٩) (الشعوب غير الفارسية تطالب بالحرية والاعتراف بحقوقها القومية مع توسّع الاحتجاجات المناهضة للنظام في جميع أنحاء إيران)، تقرير من إعداد: رحيم حميد وروث ريبلجر، منشور في موقع: (منتدى فكرة)، بتاريخ: ١٤/ ١٠/ ٢٠٢٢م، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org.

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.grc.net